



برنامج

الندوة الجهوية السابعة للحوار الوطني

حول إصلاح منظومة العدالة

"الحكمة القضائية، وتأهيل وتحديث الإدارة القضائية والبنية التحتية للمحاكم"

﴿العاخلة، 22 أكتوبر 2012﴾

- الساعة 14:30 زوالا: استقبال وتسجيل المشاركين

- الساعة 15:00: الجلسة الافتتاحية

- كلمة الأستاذ المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، رئيس الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة

- الساعة 15:15: عروض الندوة

- رئيس الجلسة: السيد عمر ادخيل، رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، عضو الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة
- الرئيس المساعد: الأستاذ عثمان نوراوي، نقيب هيئة المحامين بأكادير.
- الرئيس المساعد: ناجم بنسامي، الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالعيون.

- المحور الأول: الحكامة القضائية

- 1 - مرتكزات حكمة جيدة للإدارة القضائية (السيدة زينب العدوي، رئيسة المجلس الجهوي للحسابات بالرباط، عضو الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة)
- 2 - تأهيل الهياكل الإدارية لكتابة الضبط (السيد سعيد الصوفي، مدير الموارد البشرية بوزارة العدل والحريات)
- 3 - تصورات حول اللاتركيز الإداري والمالي بوزارة العدل والحريات (السيد عادييل محمودي، رئيس قسم التحصيل بمديرية الميزانية والمراقبة بوزارة العدل والحريات)

- المحور الثاني: استعمال التكنولوجيا الحديثة في الإدارة القضائية

- 1 - واقع تحديث الإدارة القضائية (السيد أمين عبد الغاني، رئيس قسم التكنولوجيا الحديثة بمديرية الدراسات والتعاون والتحديث بوزارة العدل والحريات)
- 2 - من أجل محكمة نموذجية (السيدة نجية الرحالي، مديرة الدراسات والتعاون والتحديث بوزارة العدل والحريات)
- 3 - إشراك المهن القضائية في جهود تحديث الإدارة القضائية (السيد عبد المجيد غميحة، الكاتب العام لوزارة العدل والحريات)

- المحور الثالث: البنية التحتية للمحاكم والمرافق القضائية

تأهيل البنية التحتية للمحاكم (السيد نصر الدين عبد المومني، مدير التجهيز وتدبير الممتلكات بوزارة العدل والحريات)

- الساعة 18:00 - استراحة

- الساعة 18:30 - مناقشة

- الكلمة الختامية للأستاذ المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، رئيس الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة

- المقرران:

- السيد عبد الله بلمقدم، قاض ملحق بمديرية الشؤون المدنية، بوزارة العدل والحريات؛
- السيد محمد العلوي منتدب قضائي بمديرية التشريع، بوزارة العدل والحريات.